

بغسل او وصف مسنون وهو لغة الفصد وشرها اجمال التراب
الي الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وتقدم ان شرائط جمع شريطة
بمعنى مشروطة خمسة اشيا احدها وجود العذر للعدول
عن الطهارة بالماء التي هي الاصل اليه بسطر اي بسبب السند
الذي من شأنه فقد الماء او الاحتياج اليه فيه بان تحقق
فقد الماء فيه في حد القرب الاي بيانه ولو بعد وجوده
فيه بان اجتنابه في الوقت فلم يتوضا وانتهى الي حده
البعده منه او ائلفه لغرض كالتبرد وتظف وتجنب مجتهد
بان لم يظهر له شي فاقبها او صب من احدها في الاخر
او عبثا وان عني بالانلاق عبثا وله الصلاة بالتيمم بلا اعادة
او احتاجه حالا او مالا العطش حيوان محترم ادني او غيره
وان لم يكن معه بل يجثي من العطش ما يجثي من الرخ الا ان
والمراد بالمحترم ما يحرم قتله بل يحرم التطهير بالماء وان قل
ان علم او ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت
حالا او مالا ولو كان يبرجوا وجوده في العذر ولا يتحققه فله
التزود لكن لو وصل الي الماء وقد فضلت معه فضلا فاقب
البعوي بانهم ان عثر واعبى ما لم يعجدهه كان وقع مطرا
وراوا يديا لم يعجدهوها فلا قضا وان وصلوا الي ما عدهوه
وان عطشوا انفسهم او مات بعض دوابهم او اسرعوا في السير
حلال العادة ولو لم يقع ذلك لم يفضل شي له يقضوا والاقتضا
انتهي وهل يقضي صلاة واحدة فقط ان كانت الفصلة تكفي
طهرا واحدا فقط فيه نظر ولا يبعد وجوب قضا الجميع وقتها

تيمم

تيمم الجميع مع وجود الماء وهل يجب تزودا للملحاجة عطش المحترم
مالا فيه نظر ولا يبعد الوجوب عند القدرة وخرج بالمحترم
غيره كشارك صلاة بشرطه وزان محصن ومتردد وكله عقور بل
افتي الشرف المناوي بانه يجب التطهير بالماء وتوكلهم لكن
بعد ان يقول نحو تارك الصلاة ان ثبتم توكله لكم والاستعمال
وتوكلتم تموتون عطاشا وظاهره وجوب القول المذكور ويوافق
بحث الزمكشي انه يجب ان يقال للموتدان اسلمت بذلك
الماء والامنعنك انتهي وقد يتوقف في الوجوب فظاهر كلامهم
ان غير المحترم لا اشتره وان كان المالكه حيي يمتنع عليه شربه
ويلزمه التطهر به ويجوز لعطشان اخر محترم اخذه نعم
ان اسقطت ثوبته اهداره كترك الصلاة ثبت احترامه
اذا تاب وجاز له الشرب وكان احق بما به كما غيره كما في العاجي
بفسره اذا تاب ولو باعه او وهبه في الوقت بلا صاحبه
للمشترى والمتهب من نحو عطش ولا للبايع الي ثمنه لم يبيع
البيخ ولا الهيسة ولا التيمم مادام الماء في يد المشترى او
المتهب او غيرها في حد القرب ويلزمه استرداده فان صلى بالتيمم
لم يبيع ووجب القضا سوا التي فوته في وقتها وما بعدها كما هو
صريح عدم صحة التيمم ووجوب الاسترداد وظاهر انه لا فرق
بين ان يكون لوضو واحد فقط او لاكثر ووجه وجوده عند
كل تيمم فان عجز عنه بان تغلب عليه المشترى او المتهب
او غيرها اي مع بغايه بحد القرب كما هو الفرض صح تيممه
وقضى التي فوته في وقتها التقصير دون ما بعدها التقوية